



مَجَلَّةُ الْمَحْمَدِ الْعَلِيِّ

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

مجلد الحاشية على العجلى

الجزء الثالث - المجلد الخامس والخمسون

بغداد

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

كَلَامُ الْعَامَّةِ فِي الْمَعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ نَمُودَجًا

الجزء الأول / المَبْحَثُ الأوَّلُ

الدَّرَاسَةُ

الدكتور عامر باهر الحيايلى
جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية
كلية التربية

الملخص :

يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة كلام العامة التي لفتني وجودها وأنا استقري المعجمات العربية في أثناء إعدادي مجموعة من الدراسات المعجمية ، إذ وجدت أن كثيرا من المعجمات قد ضمت كلام العامة في متونها ، وبخاصة تلك المعجمات التي عني أصحابها بتقوية اللغة العربية ، لذا عقدت العزم على دراسة هذه الظاهرة دراسة وصفية في معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد (ت ٣٢١هـ) بوصفه مثالا جيدا لدراسة هذه الظاهرة فيه . وقد اقتضت الضرورة المنهجية أن أجعل الدراسة في ان يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة كلام العامة التي لفتني وجودها وأنا استقري المعجمات العربية في أثناء إعدادي مجموعة من الدراسات المعجمية ، إذ وجدت أن كثيرا من المعجمات قد ضمت كلام العامة في متونها ، وبخاصة تلك المعجمات التي عني أصحابها بتقوية اللغة العربية ، لذا عقدت العزم على دراسة هذه الظاهرة دراسة وصفية في معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد (ت ٣٢١هـ) بوصفه مثالا جيدا لدراسة هذه الظاهرة فيه . وقد اقتضت الضرورة المنهجية أن أجعل الدراسة في مبحثين : الأول تضمن دراسة كلام العامة من حيث أصوله ونظرة ابن دريد إليه ، والثاني تمثل بصنع معجم لكلام العامة الذي ورد في الجمهرة مرتبة ألفاظه على نظام حروف المعجم .

المقدمة :

إنَّ حرصَ الكثيرين من المعجميين العرب على أن يودعوا مُعْجَمَاتِهِمْ كلَّ ما هو فصيح من كلام العرب ولغاتهم ، لم يمنعهم من أن يوردوا فيها ما أولعت به العامة من الكلام في عصورهم ؛ ولم يبالغوا من وراء ذلك أن يكثرُوا أَلْفَاظَ معجماتهم به ، بل قصدوا تنبيه القارئ عليه ، ليميزه من كلام العرب الفصيح تارة ، وليخطئوه ويوضحوا الصواب أزاءه تارة أخرى ، لذا كان طبيعياً أن تبرز قضية تخطئة كلام العامة في المعجمات التي عني أصحابها بتنقية اللغة العربية وتهذيبها من الكلام المزال عن جهته ، إذ كانت طبيعة مناهجها التي نوه بها أصحابها في مقدمات معجماتهم أو في أثنائها سبباً في بروز هذه الظاهرة فيها .

وكان من مظاهر بروز هذه القضية النقدية كثرة النصوص التي تمثلها لديهم وقد تهيأ للباحث في دراسة سابقة ^(١) إحصاء نصوص لحن العامة في معجمات القرن الرابع للهجرة فبلغت (٨٦٧) نصّاً ، علماً أن الإحصاء شمل تخطئة المعجميين أنفسهم (لكلام العامة) ، ولم يشمل مثات الأحكام النقدية التي استمدوها من غيرهم من رجال التصحيح اللغوي والمعجميين الذين خطئوا العامة في كتبهم التي كانت موارد لمعجمي القرن الرابع في نقدهم ، أمثال معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) ، الذي يعد أكثر كتاب استمد معجميو القرن الرابع أحكاماً نقدية منه ، وهو بهذا يكون المورد الأول لديهم بلا منازع ^(٢) ، وكتاب

(١) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة : ٢٠ .

(٢) بلغ مجموع الأحكام النقدية المستمدة من العين (١٤٣) حكماً ، ولهذا لم يكن الدكتور هادي عطية مطر الهلالي مجانباً للصواب حين عدّ الخليل رائداً لحركة التصحيح اللغوي. ينظر: ريادة التصحيح اللغوي وتصويبه عند الخليل ابن أحمد الفراهيدي .

(إصلاح المنطق) لابن السكيت (٢٤٤هـ) ، الذي يعد ثاني أهم كتاب استمدوا منه أحكاماً نقدية ^(٣) ، وكتب الأصمعي (٢١٦هـ) التي استمدوا منها أحكاماً نقدية ، نظن أن قسماً منها مأخوذاً من كتابه المفقود الموسوم بـ (ما يلحن فيه العامة) ^(٤) ، وكتاب (لحن العامة) لأبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) ^(٥) ، وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول : ليس هناك معجم عربي خلا من الإشارة إلى كلام العامة أو تخطئته إيأه ، قديماً كان أم حديثاً وبغض النظر عن منهجه الذي اعتمد عليه في التأليف ^(٦) .

ولا تنحصر أهمية إيراد كلام العامة في المعجمات العربية في تمييز الفصيح من غيره فحسب بل تتعدى ذلك إلى معرفة طبيعة التغير الذي أصاب ألفاظ العربية عبر القرون ، فضلاً عن الكشف عن التباين بين اللغة العربية الفصحى وكلام العامة ، مما يساعدنا على معرفة مدى قرب مستوى كلام العامة في تلك الحقبة من مستوى الكلام العربي الفصيح ، أو بعده عنه ، ومقارنة ذلك بواقعنا اللغوي الذي يعاني من الازدواجية اللغوية أيضاً.

(٣) ينظر : النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة : ٣٥-٣٦.

(٤) ينظر : فهرسة ما رواه عن شيوخه : ٣٧٥ ، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ٧٢-٧٣.

(٥) وهو كتاب مفقود ، أكملت جمع نصوص كثيرة منه من المعجمات العربية وكتب لحن العامة وكتب اللغة الأخرى ، وكتبت عنها بحثاً بعنوان (نصوص من كتاب لحن العامة لأبي حاتم السجستاني جمع وتوثيق ودراسة) ، وهو مقبول للنشر في مجلة المجمع العلمي العراقي .

(٦) أمثال كتاب (ما خالفت فيه العامة لغات العرب) لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) . ينظر : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ٧٤.

لماذا جمهرة اللغة نموذجاً ؟

إنما ابن دريد من غيرد من المعجميين بكثرة ما أشتمل عليه معجمه من كلام العامة ، وتفرد به بتناوله هذا الكلام تتاولا معيارياً غالباً ووصفياً أحياناً ، وهذا يعود إلى بروز شخصيته في الجمهرة بروزا واضحاً وقوياً^(٧). وقد تهيأ لهذا البحث استقصاء المواضع التي أشار ابن دريد فيها إلى كلام العامة وحصرها ، سواء أُمعيارية كانت الإشارة أم وصفية ، وصريحة كانت أم غير صريحة ، فبلغت (١٩٣) موضعاً تمثل (١٩٣) مسألة ، وهي بهذه المثابة تعادل كتاباً من كتب لحن العامة التي ألفت في عصر ابن دريد أو في العصور التي سبقتة .

ويرجح البحث أن كثرة كلام العامة في الجمهرة تعود إلى منهجه الانتقائي الذي تمثل بالعنوان الذي وسم به معجمه (جمهرة اللغة) وسعيه إلى أن يجعل متنه مصداقاً لعنوانه ، وقد أكد ذلك في مقدمته حين قال : "وإنما أعزناه هذا الاسم ، لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشي المستكثر ، والله المرشد للنصواب"^(٨). وقصد بالجمهور من كلام العرب المستعمل منه ، وقد أكد ذلك في متن معجمه بقوله : "وقد تقدّم قولنا أنا ذكرنا في هذا الكتاب المستعمل من كلام العرب الشائع على ألسنتهم

(٧) لقد ثبت بالاحصاء الدقيق لمواقف معجمي القرن الرابع للهجرة أن ابن دريد هو الشخصية المعجمية الأولى ، من حيث كثرة تخطيطه كلام العامة تخطيطاً صريحاً.

ينظر : النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع : ٢٠-٢١.

(٨) الجمهرة : ٤١/١.

وأرجأنا الوحشي^(٩). وكان طبيعياً أن يؤدي التزامه بهذا المنهج^(١٠)، المتمثل باقتصاره على المستعمل الشائع إلى أن يشتمل هذا المستعمل الشائع على كثير من كلام العامة. وههنا قد يثار تساؤل، ما مورد هذا الكلام؟ أهو مما حصلته رواية عن العلماء، أم هو مما أتقنه دراية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقول: لم يثبت لنا أنه روى عن علماء اللغة سوى خمس عشرة مسألة هي كما يأتي:

— تسع مسائل^(١١)، عن أبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ)، نرجح أن كثيراً منها من كتابه المفقود (لحن العامة) الذي أشرنا إليه في التوطئة، إذ يروى أن أبا علي القالي (٣٥٦هـ) وهو أحد تلاميذ ابن دريد كان قد قرأ كتاب أبي حاتم المذكور على ابن دريد، نقلاً عن مؤلفه أبي حاتم^(١٢).

(٩) م. ن. : ١١٨٢/٢.

(١٠) والحق إن ابن دريد لم يلتزم بهذا المنهج في متن معجمه التزاماً تاماً، وإنما كان يخرج عنه أحياناً بإيراد الغريب والوحشي والنادر، فهو لم يتخل عن هذا النوع من كلام العرب المسمى بالتوارد، فأفرد لها أبواباً خاصة في آخر الكتاب، كأنه يربأ بنفسه أن يدخلها في صلب كتابه، وهذا معنى قوله: (وأرجأنا الوحشي المستكر، أي أخرناه، وكأنه أراد أن يقول: قد أخرناه إلى آخر الكتاب. / ينظر: المكتبة العربية دراسة لأمّهات الكتب في الثقافة العربية: ١٦٧/١ - ١٦٨.

(١١) ينظر: الجميرة: ١/٥٧٤، ١٩٧، ٥٤٩، ١١٠٨/٢، ٨٠٢، ٧٧٥، ٧٧٤، ٦٠٧، ٤٣٦/٣.

(١٢) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣٤٨.

- مسألتان عن الاصمعي (٢١٦هـ) واحدة رُويت عنه مباشرة^(١٣)
والثانية رُويت عن عبد الرحمن ابن أخيه عنه .^(١٤)
— مسألتان نسبهما إلى بعض أهل اللغة .^(١٥)
— مسألة واحدة عن أبي عبيدة (٢١٠هـ)^(١٦) ، وأخرى عن أبي زيد
(٢١٥هـ) .^(١٧)

لكن هذا البحث قد نوصل إلى أنَّ المورد الرئيس لكثير ممَّا ورد
من كلام العامة في الجمهرة يعود إلى أنَّ ابن دريد كان أصيلاً في ملاحظة
الاطّعاء التي تُحكى على ألسنة العامة في زمانه ، وممَّا يعزّز ذلك أنَّ له
مؤلفاً في لحن العامة ذكرته المظان التي ترجمت له عنوانه (تقويم
اللسان)^(١٨) ، ولعلّ قسماً مما ورد في الجمهرة من نصوص لحن العامة مما
حواه هذا الكتاب ، وبدهي أنَّ ما حواه هذا الكتاب كان محفوظاً في ذاكرة ابن
دريد عندما أملى الجمهرة ، فمن الطبيعي أن تتسرب نصوص منه في متن
الجمهرة ، وهذا يعني أن ابن دريد هو المصحح في مثل هذه المسائل وهذا

^(١٣) ينظر : الجمهرة : ٤٧٦/١ .

^(١٤) ينظر : م . ن : ٩٢٦/٢ .

^(١٥) ينظر : م . ن : ٨١/١ ، ٥٩٧ .

^(١٦) ينظر : م . ن : ٨٥٦/٢ .

^(١٧) ينظر : م . ن : ٣٥٩/١ .

^(١٨) ينظر : الفهرست : ٦٧ ، ومعجم الأدباء ١٨/١٣٦ ، إذ جاء في الأول منهما ما يأتي :
إن كتاب تقويم اللسان لابن دريد على مثال كتاب ابن قتيبة (٢٦٧هـ) أدب
الكاتب ، ولم يجرد من المسوِّدة فلم يخرج منه شيء يعول عليه .

يتساوق مع ما عرف عنه من تضلعه من اللغة وسعة حفظه ، وتفرد به بأشياء كثيرة في معجمه أثار نقاده حولها جدلا كبيرا^(١٩).

في ضوء كل ما تقدم ارتأى البحث أن يختار جمهرة اللغة نموذجا من بين المعجمات التي اشتملت على كلام العامة في متونها، ليكون محورا لهذه الدراسة ، وهذا يعني أن الاختيار لم يكن اختيارا عشوائيا أو اعتباطيا وإنما كان اختيارا موضوعيا مدروسا.

تأصيلُ كلامِ العامة

أدرك ابن دريد بوصفه لغويا مجتهدا ، وباحثا مبدعا ، وعالما موسوعيا ، المستويات اللغوية المتباينة في الكلام المستعمل الشائع ، الذي حبس معجمه عليه ، ولهذا سعى بنظرة العالم المدقق إلى تمييز مستوى كلام العامة من مستوى كلام العرب الفصيح ، ولم يكتفِ بهذا التمييز ، وإنما سعى بما امتلكه من رؤية ثاقبة في أصول العربية بجميع مستوياتها إلى تأصيل هذا الكلام ، فلا غرو ، أو ليسَ هو مؤلف كتاب (الاشتقاق) الرائد في ميدان التأصيل اللغوي ؟ من هنا جاء تأصيله كلام العامة مستندا إلى درايته الواسعة باللغة واجتهاده غالبا ، أو إلى اعتماده في جانب من تأصيله على الظن والحدس والافتراض أحيانا وهو في هذا كله يركز على حس لغوي أصيل . وفي ضوء هذه الحقائق يمكن رد كلام العامة من خلال نصوصه التي حواها الجمهرة إلى الأصول الآتية:

(١٩) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : التهذيب : ٢١٤، ١٣٥/١ ومجلد اللغة : ١٦١/٤ ، ومقاييس اللغة : ٤٦٤/١ ، و ١٧٧/٢ ، و ٢٤٦/٤ ، و ٨٥/٥ ، و ٣٣٨ ، و ١٤٣/٦ .

١- أصول عربية صحيحة :

أكد ابن دريد أن في كلام العامة ما هو عربي صحيح معروف ثبتت صحته لديه ، أو أنها رجحت عنده ، وشاء البحث أن يعرض هذه الأصول على وفق فقرات كما يأتي :

— ثبوت صحة عروبة كلام العامة : يرى ابن دريد أن قسما من كلام العامة يعود إلى أصول عربية صحيحة ومعروفة ، من ذلك قوله : ((الصَّنُّ : زَبِيلٌ كبيرٌ معروفٌ ، عربيٌّ صحيحٌ ، وَقَدْ ابْتَدَلَتْهُ الْعَامَّةُ))^(٢٠). وقوله : ((وَخَرَّمَشَ الْكِتَابَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ مَعْرُوفٌ ، وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَلًا))^(٢١). وفي موضع آخر وصف كلام العامة بأنه عربي محض يدل على ذلك قوله : ((وَدَنَّقَحَ : كَلِمَةٌ عَرَبِيَّةٌ مُحَضَّةٌ قَدْ ابْتَدَلَتْهَا الْعَامَّةُ ، وَهُوَ الضَّخْمُ الْعَظِيمُ الْبَطْنِ))^(٢٢).

— ترجيح صحة عروبة كلام العامة : وعندما لا يكون متأكدا من صحة عروبة كلام العامة ، يرجح أن يكون أصله عربيا ، من ذلك قوله : (الشُّغْنَةُ : الْحَالُ ، وَهِيَ الَّتِي تَسْمِيهَا الْعَامَّةُ : الْكَارَةُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْكَارَةُ عَرَبِيَّةً مِنْ قَوْلِهِمْ : كَوَّرْتُ الشَّيْءَ إِذَا لَفَّقْتُهُ وَجَمَعْتُهُ ، فَكَأَنَّ أَصْلَهَا كَوَّرَةٌ)^(٢٣). وقد يرجح الأصول العربية لكلام العامة من دون تصريح

(٢٠) الجمهرة : ١/ ١٤٤.

(٢١) م . ن : ٢/ ١١٤٥.

(٢٢) م . ن : ٢/ ١١٤٤.

(٢٣) م . ن : ٢/ ٨٧٣.

كقوله: (وَتَقَيَّنَتِ الْمَرْأَةُ ، إِذَا تَرَيَّنَتْ ، وَبِهِ سُمِّيَتْ الْمَاشِطَةُ مُقَيَّنَةً . ويمكن أن يكون اشتقاقُ الْقَيَّنَةِ التي تسميها العامةُ الْمُغْنِيَّةُ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي جَمِيعاً)^(٢٤).

٢ - أصول عربية فصيحة :

ثُمَّ نُصَوِّصُ يُسْتَكَلُّ مِنْهَا أَنَّ ابْنَ دَرِيدٍ قَدْ رَدَّ كَلَامَ الْعَامَةِ فِيهَا إِلَى أَصُولٍ عَرَبِيَّةٍ فَصِيحَةٍ ، وَنُوضِّحُ ذَلِكَ فِي الْفَقَرَاتِ الْآتِيَةِ :

- التصريح بفصاحة كلام العامة :

لا يتردد ابن دريد في التصريح بفصاحة كلام العامة ، لأنه لا يرى فيه خروجاً عن سنن العرب في كلامها ، سوى أنه ابْتَدَلَ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَامَةِ لَهُ ، وَيُمَثِّلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ((وَالْحَنْجُ مِنْ قَوْلِهِمْ حَنْجَتِ الْحَبْلُ أَخْجَةُ حَنْجًا ، إِذَا فَتَلْتَهُ فَتَلًا شَدِيدًا ، وَالْحَبْلُ مَحْنُوجٌ . وَابْتَدَلَتِ الْعَامَةُ الْكَلِمَةَ فَسَمَوْا الْمُخَنْتَ حَنْجًا لِقَوِيهِ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ عَرَبِيَّةٌ فَصِيحَةٌ .))^(٢٥)

- عدم التصريح بفصاحة كلام العامة :

قد لا يصرح ابن دريد بالأصول الفصيحة لكلام العامة ، بل يكتفي بإبراده شاهداً شعرياً قديماً تضمن لفظاً تستعمله العامة في كلامها ، يتمثل ذلك بقوله : ((وَالْفَلْسُ عَرَبِيٌّ مَعْرُوفٌ ، وَأَصْلُ الْفَلْسِ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَفْلَسَ الرَّجُلُ إِفْلَاسًا ، إِذَا قَلَّ مَالُهُ فَهُوَ مُفْلِسٌ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ عَرَبِيَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَلَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَدْ ضَمُرْتُ حَتَّى بَدَتْ مِنْ هُزَالِهَا كَلَاهَا وَحَتَّى اسْتَامَهَا كُلُّ مُفْلِسٍ

^(٢٤) م.ن: ٩٨٠/٢.

^(٢٥) م.ن: ٤٤٢/١.

وهذا شعرٌ قديمٌ .))^(٢٦). إن قول ابن دريد : ((وهذا شعرٌ قديمٌ)) فيه دلالة على انتماء قائله إلى عصور الفصاحة ، وفي هذا إلماح إلى فصاحة كلمة (مَفْلِس) التي مازالت العامَّة في العراق مولعة باستعمالها .

ومما يتصل بالأصول الفصيحة لكلام العامَّة بحسب منظور ابن دريد إيراده إيَّاهُ مقابلًا للأفصح ، عندما يفاضل بين استعمالين ، ومن أمثلة ذلك قوله : ((والأدْرَجَةُ التي تُسَنِّيها العامَّةُ دَرَجَةً ، والدَّرَجَةُ في وَزْنِ رُطْبَةٍ أَفْصَحُ مِنَ الدَّرَجَةِ))^(٢٧). يفهم من قوله أنَّ الدَّرَجَةَ فصيحةٌ ، لأنَّ ما يقابل الأفصح هو الفصيح بالضرورة . وَمِنْ الْأَمْتَلَةِ الْأُخْرَى على إيراده كلام العامَّة مقابلًا للأعلى والأفصح قوله : ((وَالْفَحْشُ : مَعْرُوفٌ ، يُقَالُ فَحَشَ الرَّجُلُ يَفْحَشُ وَيَفْحِشُ وَأَفْحَشَ يَفْحِشُ لَغْتَانِ ، وَأَفْحَشَ أَعْلَى وَأَفْصَحَ ، وَإِنْ كَانَتِ العامَّةُ قَدْ أَوْلَعَتْ بِقَوْلِهَا أَمْرٌ فَاحِشٌ))^(٢٨). وفي موضع ثالث يفاضل ابن دريد بين كلام العامَّة وما هو أعلى منه من كلام العرب إذ يقول : ((وَأَمْرٌ صِرَاحٌ وَهُوَ أَعْلَى مِنْ صِرَاحٍ ، كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ صَارِحَةٌ مُصَارِحَةٌ وَصِرَاحًا ، وَالْكَسْرُ أَعْلَى مِنَ الضَّمِّ ، وَإِنْ كَانَتِ العامَّةُ قَدْ أَوْلَعَتْ بِالضَّمِّ))^(٢٩). يفهم من كلام ابن دريد أنَّ صِرَاحَ بِالضَّمِّ عَالٍ ، أي فصيحٌ ، لأنَّ العالي معادلٌ للفصيح .

^(٢٦) م . ن : ٢ / ٨٤٧ .

^(٢٧) م . ن : ١ / ٤٤٦ .

^(٢٨) م . ن : ١ / ٥٣٧ .

^(٢٩) م . ن : ١ / ٥١٥ .

إن هذا التأثيل لكلام العامة برده إلى الكلام العربي الصحيح أو الفصيح جديرٌ بالعناية والدراسة ، وقد تنبه إليه أكثر من عالم من علمائنا القدماء والمحدثين ، فها هو ابن مكي الصقلي (٥٠١هـ) قد جوَّزَ ما أنكرَ على العامة من الألفاظ ، ولهذا قال في مقدمته : " ونبهتُ على جوازِ ما أنكرَ قومُ جوازِهِ ، وإن كانَ غيرُهُ أفصحَ منه ، لأنَّ إنكارَ الجائزِ غلطٌ " (٣٠) والتزم في متن كتابه بما نبّه عليه في مقدمته حين خصص باباً سماه "باب ما العامةُ فيه على الصوابِ والخاصةُ على الخطأ" (٣١). وها هو ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) في (الاقتضاب) يرد تخطئة ابن قتيبة (٢٧٦هـ —) للعامة في كتابه (أدب الكاتب) ، وعبر عن ردّه بأكثر من حكم منها قوله : " فلا وجه لإدخالها في لحن العامة " (٣٢) وقوله : ((إدخالٌ مثلُ هذا في لحنِ العامةِ تَعَسُفٌ)) (٣٣) ، وقوله : ((فإدخالها في لحنِ العامةِ لا وجهَ لَهُ)) (٣٤) ، وقوله : ((إنكارُهُ على العامة تسكينُ الباءِ من الصَّبْرِ : طريفٌ)) (٣٥) ، وقوله : (ولكنَّ قولَ العامةِ لا يُعَدُّ خطأً ...) (٣٦) ، وغير ذلك كثير ، ويعزو ابن السيد هذه الردود إلى أنَّ ما عده ابن قتيبة خطأً ، إمّا أن تكون لغة وما ذكره ابنُ

(٣٠) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان : ٤٥ .

(٣١) ينظر : م . ن : ٢٤٢-٢٤٧ .

(٣٢) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب : ١٨٣/٢ .

(٣٣) م . ن : ٢ / ١٨٤ .

(٣٤) م . ن : ٢ / ١٨٧ .

(٣٥) م . ن : ٢ / ١٩٢ .

(٣٦) م . ن : ٢ / ٢٢٣ .

فتيية أفصح منها ، أو أنه عربي صحيح لوجه لخطئته .^(٣٧) ويتضح هذا المنحى المتمثل بالتنبيه على الألفاظ العربية الفصيحة التي تدور على السنة العامة بكتاب ابن هشام اللخمي (٥٧٧هـ) (لمدخل إلى تقويم اللسان) ولاسيما القسم الموسر بـ (الرد على الزبيدي في لحن العامة)^(٣٨) ويتمثل هذا المنحى لدى الباحثين المحدثين بـ (قاموس رد العامي إلى الفصح) للشيخ أحمد رضا ، الذي يفصح عنوانه عن مضمونه ، فقد جمع فيه مؤلفه أكثر من ألف وأربعمائة مادة من لهجة جبل عامل وساحل دمشق وما يليه من سفوح لبنان^(٣٩) ، وردّها جميعها إلى أصول عربية فصيحة .

٣ - أصول دخيلة ومعربة :

لحظ ابن دريد أن قسما من كلام العامة ، ليس من كلام العرب الأصل ، إنما هو مما اقترضه العرب من لغات الأمم الأخرى ، وقد استعملته العامة بلفظه الأجنبي (الدخيل) ، أو بصيغته العربية (المعرب) وقد عبر عن هذه الأصول الدخيلة والمعربة لكلام العامة باستعمال مصطلحات وتعبير اصطلاحية متعددة لكنها تشترك في الإشارة إلى عدم أصالة كلام العامة ، وقد ارتأينا أن نوردّها على وفق الفقرات الآتية

— لا أصل لها في العربية وأحسبها دخيلا : ويتمثل ذلك بقوله : فأما القَوْصَرَةُ^(٤٠) التي تسميها العامة قَوْصَرَة فلا أصل لها في العَرَبِيَّة وقد روي لعل بن أبي طالب (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ) :

(٣٧) ينظر : م.ن : ٦-٥/٢

(٣٨) ينظر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٢٣ .

(٣٩) ص ١٠ .

(٤٠) القَوْصَرَةُ : التي يُكْنَزُ فيها التمر من البواري . / كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : ١٨٩/٢ .

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً^(٤١)
 ولا أدري ما صحّة هذا البيت ^(٤٢)، ومع أن أصل اللفظ دخيل فإن العامّة
 عندما استعملته قد غيّرت بنيته وخففت الراء .

— ليس من كلام العرب: ومن أمثلة ذلك قوله : ((فَأَمَّا الْقَرْطَبَانُ الَّذِي
 يَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَامَّةُ فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ)) ^(٤٣) ، ولم يكن ابن دريد موفقاً في
 قوله: ليس من كلام العرب إذ لم يذكرها الجواليقي في المعرب ، وجاء في
 (لسان العرب) ^(٤٤) : ((الْكَلْبَانُ مأخوذةٌ مِنَ الْكَلْبِ ، وهو الْقِيَادَةُ ، والتَّاءُ
 والنون زائدتان . قال وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب ، وغيّرتها العامّة
 فقالت : الْقَلْطَبَانُ . قال وجاءت عامة سفلى ، فغيّرت على الأولى فقالت :
 الْقَرْطَبَانُ)) ، ومما تقدم يظهر أن الكلمة عربية قديمة غيّرتها العامّة
 حين استعملتها .

— ليست بعربية محضة / لا أحسبه عربياً محضاً :
 ومن أمثلة نفي ابن دريد خلوص عروبة لفظ من كلام العامة قوله :
 ((فَأَمَّا شَنْطَفُ فَكَلِمَةٌ
 عاميةٌ ليست بعربية محضة)) ^(٤٥) ، وقد نقلها عنه الفيروز آبادي إذ قال :

^(٤١) الترجز غير موجود في ديوان الإمام علي (كرم الله وجهه) .

^(٤٢) الجمهرة : ٢ / ٧٤٣ .

^(٤٣) م . ن : ٢ / ١١٢١ .

^(٤٤) ٣١١ / ١ .

^(٤٥) الجمهرة : ٢ / ١١٥٦ .

((ذكرها ابن دريد ولم يُفسرْها))^(٤٦) . وقد يشكك ابن دريد بعروبة كلام العامة يتمثل ذلك بقوله : ((فأماً الذي تسميه العامة الرّامق للطائر الذي يُنصب لتهوي إليه الطير فتصاد فلا أحسبه عربياً مخضاً))^(٤٧) ، وعلى الرغم من عدم جزم ابن دريد بعجمة اللفظ أخذه عنه الجواليقي^(٤٨) ونسقه ضمن الألفاظ المُعرّبة في كتابه.^(٤٩)

٤ - أصول مولدة من الكلام العربي :

وقد يكون أصل كلام العامة في نظر ابن دريد مولداً من المادة العربية بعد عصور الفصاحة ، فهو في هذه الحالة ليس بعربي محض ، ولا يعتد به ، لأنه في نظره غير فصيح . ومن أمثلة عده كلام العامة مولداً قوله : ((فأماً الكراعة التي تسميها العامة فكلمة مولدة ، وقالوا : سُميت بذلك لأنها تلعب بأكارعها))^(٥٠) ، وقوله : ((فأماً قول العامة : فلان صلف فهو من كلام المولدين))^(٥١) ، وقوله : ((فأماً قول الناس : خمنت كذا وكذا تخميناً ،

^(٤٦) القاموس المحيط : ١٦٥/٣ .

^(٤٧) الجمهرة : ٧٩١/٢ . وينظر : م . ن : ١٣٥/١ .

^(٤٨) وهذا هو ديدن الجواليقي ، إذ توصلنا في بحث سابق لنا إلى أنه "من النادر أن تجد لفظاً ذكر في الجمهرة إلا وقد أخذه عنه الجواليقي، حتى الألفاظ التي لم يجزم ابن دريد أنها معربة ، أو التي شك في تعريبها أخذها عنه و عدها معربة ونسقها ضمن الألفاظ المعربة في كتابه " . ينظر المعرب والدخيل في جمهرة اللغة : مجلة آداب الرافدين ، العدد ٣٣، ١/ ٢٠٠٠، ص ٣٥١ .

^(٤٩) ينظر : المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : ٢١٠ .

^(٥٠) الجمهرة : ٧٧١/٢ .

^(٥١) م . ن : ٨٩١/٣ .

إذا حزره ، فأحسبه مولداً))^(٥٢). وثمة موضعان نفى ابن دريد فيهما صفة العروبة عن لغة عرب السواد ، ولغة أهل العراق يمثل الأول قوله : ((وَالْجَزِيرُ : لُغَةٌ يَتَكَلَّمُ بِهَا عَرَبُ السَّوَادِ ، يَقُولُونَ : هَذَا جَزِيرُ الْقَرْيَةِ ، أَيْ قَرْيَتُهَا وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ))^(٥٣) ، ويمثل الثاني قوله : ((وَالزَّجَرُ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَيْتَانِ عِظَامٌ ، يَتَكَلَّمُ بِهِ أَهْلُ الْعِرَاقِ وَلَا أَحْسَبُهُ عَرَبِيًّا صَحِيحًا))^(٥٤) ، ويحسب البحث أن هذين المنطقتين من الألفاظ المولدة ، لأنهما غير موجودين في كتب المعربات أولاً ، ولأن ابن دريد وغيره من المعجميين يستعملون هذين التعبيرين للدلالة على المولد والمعرب على السواء^(٥٥).

٥ - أصول غير معروفة: ثمة نموذجان من كلام العامة لم يستطع ابن دريد أن يحدد لهما أصلاً، مما اضطره إلى أن يقول عن الأول: ((وهذا ما لا يُعرف)) ، يتمثل ذلك بقوله: ((الضَّحُّ وهي الشَّمْرُ ، وأحسبُ أن قولهم جاء بالضَّحِّ والريِّح من هذا ، إذا جاء بالشَّيْءِ الْكَثِيرِ ، والعامةُ يقولون : ((جاء بالضَّحِّ والريِّح)) ، وهذا ما لا يُعرف))^(٥٦) ، يتضح من النص أن العامة غيروا بناء اللفظ بما أبعد عن اشتقاقه الأصلي ، حتى عمي على ابن دريد الأصل الحقيقي للفظ . وقال عن الثاني عندما صعب عليه تحديد اشتقاقه ((فلا أدري ممَّا اشتقاقه)) وتمثل ذلك بقوله : ((فَأَمَّا قَوْلُ الْعَامَّةِ : شَلَحَهُ))

^(٥٢) م.ن: ١/٦٢٢.

^(٥٣) م.ن: ١/٤٥٥.

^(٥٤) م.ن: ١/٤٥٦.

^(٥٥) ينظر المعرب والدخيل في جمهرة اللغة: ٣٥٥ .

^(٥٦) الجمهرة: ١/٩٩.

فلا أدري مما اشتقاقه ((^(٥٧)) ، وما زال أهل الموصل وغيرهم يستعملون لفظة (شَلْحَة) بمعنى عَرَّاهُ ، وقد ذكرها الأزهرى والفيروزآبادي ونسبها إلى أهل السواد في العراق وحسبها الأزهرى نبطية^(٥٨) ، لكن الجواليقي لم يذكرها في المعرَّب .

٦ - أصول لهجية : رد ابن دريد أصل لفظ من كلام العامة إلى لغة من لغات العرب ، لكنه لم يعتد بهذه اللغة ورأى أنها مرغوبٌ عنها تمثل ذلك بقوله : (ر ك ي استعمل منها الركي وهي معروفة ، والجمع ركايا . فأمّا قول العامة ركية فلغة مرغوبٌ عنها ، على أنهم قد تكلموا بها) .^(٥٩)

وإذا كان ابن دريد قد اكتفى بإشارته إلى الأصول اللهجية لكلام العامة في موضعين فقط أحدهما المثال المذكور آنفاً ، فإن الباحث يرى أن هناك أصولاً لهجية كثيرة في نصوص كلام العامة التي وردت في جمهرته ، لكنه لم يصرح بذلك . وعلى أية حال فإنَّ الأصول اللهجية لكلام العامة غالباً ما تمثل لغات قليلة أو نادرة أو ضعيفة ، ولهذا اكتفى ابن دريد بالحكم عليها بالتخطئة ، لأنها خارجة عن معيار الفصاحة الذي استند إليه .

نظرة ابن دريد إلى كلام العامة

اعتمد ابن دريد على الفصاحة معياراً للصواب والخطأ ، ولهذا إذا ما اضطره منهجه القائم على اختيار المستعمل الشائع من كلام العرب إلى إدخال ألفاظ عامية إلى رحابه ، فإنه غالباً ما كان يشفعها

^(٥٧) م . ن : ١ / ٥٣٨ .

^(٥٨) ينظر : تهذيب اللغة : ٥ / ٢٤١ ، والقاموس المحيط : ١ / ٢٤٠ ، واللهجة الموصلية دراسة وصفية : ١٦٧-١٦٨ .

^(٥٩) الجمهرة : ٢ / ٨٠١ ، وينظر : م . ن : ١ / ٥٣٧ .

بالتخطئة والتصويب ، ناعتا إياها بعدم الفصاحة أو الضعف، ومن خلال دراسة النصوص التي أشار ابن دريد فيها إلى كلام العامة تبين أن تخطئته هذا الكلام تذهب في اتجاهين رئيسين:

الاول : يتمثل بتصريحه بخطأ العامة، إما بتنبيهه على أن هذا اللفظ خطأ وصوابه كذا ، كقوله : (واليزرُ : معروفٌ . وأما قولُ العامة: بُزورُ البقلِ فخطأ، إنما هو بيزرُ.)^(٦٠)، أو أن تكون الإشارة بذكر الصواب والتنبيه على خطأ العامة فيه، كقوله : ((وَرَجُلٌ حَدَّثَ: حَسَنُ الْحَدِيثِ . فَأَمَّا قَوْلُ الْعَامَّةِ حَدِيثٌ فَخَطَأٌ))^(٦١).

وقد تبين للبحث من خلال الإطلاع على نصوص هذا الاتجاه أن ابن دريد قد استعمل في تخطئته كلام العامة ألفاظاً وتعابير اصطلاحية تفرّد في عدد منها، نذكر منها ما يأتي : ((يقول من لايعملُ على قوله من العامة))^(٦٢)، ((وليس بشيء))^(٦٣)، ((وابتذلت العامة هذه الكلمة))^(٦٤)، ((ولا تلتفت إلى قول العامة فذلك خطأ))^(٦٥) ، ((وأحسب قول العامة موضوعاً في غير موضعه))^(٦٦)، ((وإن كانت العامة قد أولعت به))^(٦٧)، ((ليس كما تنسبه

(٦٠) م . ن : ٣٠٧/١ ، وينظر م . ن : ٩٣٢/٢ و ٧٦٩ .

(٦١) م . ن : ٤١٦/١ ، وينظر النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع : ١٤١ .

(٦٢) الجميرة : ١٠٢٣/٢ .

(٦٣) م . ن : ٤٢١/١ و ١١٧٦/٢ .

(٦٤) م . ن : ٤٤٢/١ .

(٦٥) م . ن : ٤٠٩/١ و ٤٧٧ و ٨٧١/٢ و ١١٨٨ .

(٦٦) م . ن : ٤٤٤/١ و ٥٣٨ ، و ٨٣١/٢ .

(٦٧) م . ن : ١٥٦/١ ، و ١٠١٦/٢ و ٨٤٧ و ٧٦٢ و ٨٢٥ .

إليه العامة))^(٦٨)، ((ليس مما تذهبُ إليه العامة))^(٦٩)، ((ليست كما تسمى العامة))^(٧٠)، ((الأصمعي يدفعُ قولَ العامة))^(٧١)، ((قول العامة مرغوبٌ عنه))^(٧٢). إن الناظر إلى دلالات هذه المصطلحات والتعابير الاصطلاحية يستنتج أن كلام العامة الذي ينعت بها لا يعول عليه ، ولا يعتد به، أيّا كانت أصوله.

الثاني: يتمثل بمنعه استعمال لفظ معين، وذلك باعتماده على إحدى الثنائيتين التصحيحتين: (يقال ... ولا يقال) ، أو (يقال... ولا تقل) ، والذي لفتنا في استعماله هاتين الثنائيتين أنه في بعض الأحيان يحدد الممنوع بهما وهو كلام العامة كما هو واضح في قوله : (وَالظُّفْرُ : ظُفْرُ الْإِنْسَانِ ، والجمع أظفار ، ولا يقال : ظِفْر وإن كانت العامة قد أولعت به)^(٧٣). وهذا يدل على أنه يعني بالذي (لا يقال) الخطأ الشائع على السنة العامة ليمنعه حتى لا تستعمله الخاصة، ولیميزه مما هو صواب وصحيح من كلام العرب الذي يعتد به. ولكننا وجدنا أن ابن دريد في أحيان كثيرة لا يحدد الممنوع بهاتين الثنائيتين بل يكتفي بمثل قوله : ((يقال كذا ولا يقال كذا)) ، أو ((ولا يقال

^(٦٨) م . ن : ٤٧٣/١ .

^(٦٩) م . ن : ٥٧٠/١ و ٦٧٢/٢ .

^(٧٠) م . ن : ٥٧٤/١ .

^(٧١) م . ن : ٤٧٦/١ .

^(٧٢) م . ن : ٩٠٠/٢ .

^(٧٣) م . ن : ٧٦٢/٢ .

كذا إنما يقال كذا)) ، كما يتضح في قوله: ((والعَلَفُ : كلُّ ما اعتَلَفَتْهُ الدابةُ ، فهو علفٌ لها ، يقال : عَلَفَتُ الدابةَ ولا يقال أُعْلِفْتُهَا)) . (٧٤)

إن خفاء حقيقة هذا المنع بهاتين الثنائيتين يجعلنا نتساءل عما يكمن وراءهما من تصور ، أياكون المقصود بالمنع وقوع الخطأ فعلا ، أم تَوَقُّي وقوعه افتراضا ؟ (٧٥) وقد أثبت التحقيق أنَّ كثيرا من الممنوع بهما موجودٌ في كتب لحن العامة ، وقد عد البحث كل نص لم يرد في هذه الكتب ، ممَّا توقَّى ابن دريد وقوعه افتراضا أو مما تفرَّد به . وبعد أن ثبت مما سبق أنَّ ابن دريد قد خطأ العامة في كثير من النصوص التي وردت في معجمه بالاتجاهين المشار إليهما آنفا ، فإنه قد يثار ههنا تساؤل آخر: وما مجالاتُ التخطئة تلك ؟ وللإجابة عن ذلك نقول :

تناول ابن دريد في تخطئته العامة تلك الأخطاء التي كانت تحدث بسبب التغيير في نطق أصوات معينة كإبدال العامة نطق الأصوات المتقاربة المخارج بعضها ببعض ، من ذلك منعه إبدالهم الهمزة ياء (٧٦) ، وإبدالهم التاء ثاء (٧٧) ، وإبدالهم الباء نونا (٧٨) ، وتخطئته إبدالهم السين صادًا (٧٩) ، وإبدالهم اللام راء (٨٠) ، وعده إبدالهم الظاء طاء ليس

(٧٤) م.ن : ٩٣٧/٢ .

(٧٥) ينظر : النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع : ١٤١ .

(٧٦) ينظر : الجمهرة : ٧٢٥/٢ .

(٧٧) ينظر: م.ن : ١٠١٥/٢ .

(٧٨) ينظر: م.ن : ٣٦٥/١ .

(٧٩) ينظر : م.ن : ١١٥١/٢ .

(٨٠) ينظر : م.ن : ١١٦٢/٢ .

بعربي^(٨١)، وإبدالهم الواو نونا ليس بشيء^(٨٢)، كما عد نطقهم الظاء في (قرظي) ضادا خطأ، إذ قال: ((واديم مقروط، إذا دُبغ بالقرظ، وهو الصبغ الذي يقال له: القرظي، منسوب إلى ثمر القرظ، وهو أصفر، والعامّة تقول: قرظي، وهو خطأ))^(٨٣)، يستدل من هذا النص أن العامّة في زمن ابن دريد كانت تخلط في نطقها بين صوتي الضاد والظاء، كما هو حال الناس في زماننا.

ويود البحث أن يشير ههنا إلى أن كثيرا من الإبدال الذي منعه ابن دريد أو عده خطأ ليس كذلك دائما، فإن منه ما يمثل بيانات عربية، كما اتضح لنا ذلك من رجوعنا إلى كتب القليب

والإبدال، وأن منه ما يعد تطورا صوتيا حدث لطائفة من الأصوات في سياقات استعمالية معينة، لأن من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض كما قال ابن فارس^(٨٤)، وهذا ما أيدته الدراسات الصوتية الحديثة التي ترى أن الإبدال الذي يحدث بين الأصوات المتقاربة مخرجا وصفة، هو تطور طبيعي في أصوات كل لغة.^(٨٥)

كما أن كثيرا من الأخطاء التي نسبها ابن دريد إلى كلام العامة تتصل ببنية الألفاظ كالخطأ في حركة فاءات الكلم، إذ استصوب (جدول) بفتح

(٨١) - ينظر: م.ن: ٧٦٠/٢.

(٨٢) ينظر: م.ن: ١١٧٦/٢.

(٨٣) م.ن: ٧٦٣/٢.

(٨٤) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها: ٢٠٣.

(٨٥) ينظر: من أسرار اللغة: ٥٨، والنقد اللغوي في معجمات القرن الرابع: ١٤٤-١٤٥.

الجيم ومنع قول العامة (جدول) بكسرها ^(٨٦). ومن مظاهر تخطئته العامة في هذا المجال تصحيحه صيغ جموع طائفة من الألفاظ ، إذ خطأ جمع العامة فرساً على فرسان ^(٨٧) ، وجمعهم شجاعاً على شجعان ^(٨٨). أما استعمال العامة فعلت في موضع أفعلت أو العكس فقد رده ابن دريد، إذ منع أن يقال . أغارَ الرجل إذا قصد الغورَ ، وأَعْلَفَت الدابةُ ، واستصوبَ غارَ وعَلَفَتُ منهما . ^(٨٩) ، كما استصوب قولهم نَعَشَتُ الإنسانَ إذا تداركته من هَلَكَةٍ ، وقال: ولا تَلْتَفَتُ إلى قول العامة : أنعشهُ؛ لأنَّه لم يَقْلُهُ أحدٌ ^(٩٠). كما أنكر القلب المكاني في أحد الألفاظ ، إذ عدَّ قول العامة لِلْعَثِيرِ : الغبارَ عَيْثَرًا بتقديم الياء (ليس بشيء) ^(٩١) ، كما خطأ إدخال العامة ياء النسب على لفظ بَيُوت في قوله : " وماءٌ بَيُوتٌ : إذا باتَ ليلةً " ، ومنعه بقوله : (ولا يقال: بَيُوتَيَّ وإن كانت العامة قد أولعت به وهو خطأ) ^(٩٢).

^(٨٦) ٨٦- ينظر :الجمهرة : ١١٧٩/٢ ، وينظر :م.ن: ١٣٦/١ و ٤٥٧ و ٤٧٣ و ٥١٢ و ٥٦٨ و ٦٧٢ / ٢ و ٧٤٠ و ٧٦٢ و ١١٨٨ و ٤٢٣/٣ . / وثمة موضع واحد نبه فيه على تغيير العامة حركة عين الكلمة دون أن يمنعه أو يخطئه ، إذ اكتفى بالقول : " والَطَّلَقُ : الذي تسميه العامة الطَّلَق وهو نبت أو صمغ نبت " ٩٢٢/٢ .

^(٨٧) ينظر م.ن : ٧١٧/ ٢ .

^(٨٨) ينظر : م.ن: ٤٧٧/١ .

^(٨٩) ينظر :م.ن: على التالي : ١٠٦٧/٢ و ٩٣٧ .

^(٩٠) م.ن : ٨٧١/٢ و ينظر م.ن: ٥٣٥/١ و ٥٣٩ و ٨٢٥/٢ .

^(٩١) م.ن : ٤٢١/١ .

^(٩٢) م.ن : ١٠١٦/٢ .

كما شملت تخطئة ابن دريد لكلام العامة ألفاظهم (الموضوعة في غير موضعها) على حد تعبيره ، وتمثل ذلك بما يأتي :

أ - تغيير مجال الدلالة : ويُقصد به استعمال العامة الألفاظ في دلالة غير دلالتها الأصلية ، مما دفع ابن دريد إلى رده ، من ذلك قوله : (حَشَمْتُ الرجلَ أَحْشِمُهُ حَشْمًا ، إذا أَعْضَبْتُهُ . وَحَشَمَ الرَّجُلُ : أَتْبَاعُهُ الَّذِينَ يَغْضَبُونَ بِغَضَبِهِ . فَأَمَّا قَوْلُ الْعَامَّةِ : لَيْسَ بَيْنَنَا حِشْمَةٌ ، فهي كلمة موضوعة في غير موضعها ، ولا تعرف العربُ الحِشْمَةَ إلا الغضبَ والانقباضَ عن الشيء)^(٩٣) . وقوله : (وَالْخَجَلُ ، يقال : خَجِلَ الْوَادِي ، إذا كَثُرَ شَجَرُهُ ، ووَادٍ خَجِلٌ وأوديةٌ خُجَلٌ . وأحسب قول العامة : خجل الإنسان ، موضوعاً في غير موضعه)^(٩٤) . يتضح من النصين السابقين أن العامة قد استعملت اللفظين في مجال دلالي غير مجالهما الواجب ، مع أن استعمال العامة فيه تطور دلالي واضح لمن ينعم النظر في النصين .

ب - تعميم الدلالة : ويُقصد به خروج العامة في استعمالهم الألفاظ إلى معانٍ أعم مما أريد لها في أصل الاستعمال الأول ، أي أنها تنتقل بها من دلالتها الجزئية الخاصة إلى دلالة كلية عامة^(٩٥) . ومما منعه ابن دريد في هذا الجانب قوله : (الْبُوصُ : الْعَجْزُ ، يقال امرأةٌ بوصاء : عظيمة العجز ، ولا يقال ذلك للرجل)^(٩٦) . وقوله : (وامرأة فرعاء : كثيرة

(٩٣) م.ن: ٥٣٨/١-٥٣٩.

(٩٤) م.ن: ٤٤٤/١ ، وينظر : م.ن: ٦٧٢/٢ و ٧٣٩ و ٨٧٢ و ٩٨٨

(٩٥) ينظر : النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع : ١٤٨ .

(٩٦) الجمهرة : ٣٥١/١ .

الشَّعَرِ ، ولا يقولون للرجل أفرغ إذا كان عظيمَ الجُمَّةِ ، إنما يقولون : رجلٌ أفرغ ضدَّ الأصلعِ) .^(٩٧)

ج _ تخصيص الدلالة العامة : ويعني ما كان عاما من الدلالات فحصرته العامة في معنى ضيق ، وقد منع ابن دريد هذا الصنيع ، يتمثل ذلك بقوله : (وَنَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ : رَجَعَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ ، وَكَذَا فُسِّرَ فِي التَّنْزِيلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْخَيْرِ خَاصَّةً ، وَرَبَّمَا قِيلَ فِي الشَّرِّ) .^(٩٨)

د _ التحول إلى المعاني المضادة : وهو أن يخرج العامة في استعمالهم الألفاظ من دلالتها الأصلية إلى دلالة مضادة لها ، وقد منع ابن دريد هذا الاستعمال ، تمثل ذلك بقوله : (وَالْقَبْلُ عِنْدَ الْعَامَةِ : الْحَوْلُ الْخَفِيُّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ ، إِنَّمَا الْحَوْلُ ضِدُّ الْقَبْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَوْلَ عِنْدَهُمْ أَنْ تَمِيلَ إِحْدَى الْحَدَقَتَيْنِ إِلَى مُؤَخَّرِ الْعَيْنِ وَالْأُخْرَى إِلَى مُؤَقَّهَا)^(٩٩) . وقوله : (وَتَنَزَّهَ الْقَوْمُ : إِذَا بَعَدُوا مِنَ الرَّيْفِ إِلَى الْبَدْوِ . فَأَمَّا النَّزْهَةُ فِي كَلَامِ الْعَامَةِ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ، لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ النَّزْهَةَ حُضُورُ الْأَرْيَافِ وَالْمِيَاهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا يُقَالُ لِحُضُورِ الْبَسَاتِينِ الْإَرْيَافَ) .^(١٠٠)

^(٩٧) م.ن : ٢ / ٧٦٧ وينظر : م.ن : ١ / ٨١ و ١٣٩ و ٢ / ٨٩٤ و ٨٩٥ و ١٢٠٤ .

^(٩٨) م.ن : ٢ / ٨٩٦ .

^(٩٩) م.ن : ١ / ٣٧٢ .

^(١٠٠) م.ن : ٢ / ٨٣١ .

أما تخطئة ابن دريد العامة في التراكيب فلم نعثر في الجمهرة كلها إلا على نص واحد ^(١٠١) استصوب فيه تعدية الفعل (سَخِرَ) بحرف الجر (من) ومنع تعديته بالباء ، تمثل ذلك بقوله :

(وَسَخِرْتُ مِنَ الرَّجُلِ سَخْرِيَّةً وَسَخْرًا وَسُخْرِيًّا ، ولا يقال : سَخِرْتُ بِهِ ، وإن كانت العامة قد أولعت بذلك) . ^(١٠٢)

إن ما تقدم يؤكد أن ابن دريد نظر إلى كلام العامة نظرة معيارية صارمة ، مما جعله يرفض ما رفضه من هذا الكلام على وفق مقاييس الصواب والخطأ التي استند إليها في معجمه . ولكن القراءة المتأنية لنصوص أخرى من كلام العامة تظهر أنه قد نظر إلى لغة العامة نظرة أخرى مخالفة لنظرة التنبيه على الانحراف الواقع في ألفاظها عن سنن العربية الأصل التي تمثلت بما سبق الحديث عنه في هذا المبحث ، تكلم هي نظرة التنبيه على الألفاظ العربية الفصيحة ^(١٠٣) التي تمثلها نصوص غير قليلة من كلام العامة سبق أن فصل البحث الحديث عنها في مبحث تأصيل كلام العامة ، ويمكن للبحث أن يطلق على هذه النظرة (نظرة القبول) ، أي قبول قسم من كلام

^(١٠١) إن من يستقري كتب لحن العامة القديمة يجد أن أصحابها لم يخطئوا العامة في مجال التراكيب إلا في مواضع ؛ ولعل سبب ذلك في نظر البحث هو كثرة هذا النمط من الأخطاء على السنة العامة ، بحيث يصعب حصرها على غرار أخطاء المجالات الأخرى المذكورة آنفاً ، كما أن تصحيحها بهذه الطريقة غير مجد ؛ لأن تجاوزها منوط بتعلم قواعد النحو العربي ، لذا ترك رجال التصحيح أمرها إلى النحاة .

^(١٠٢) الجمهرة : ٥٨٤/١ .

^(١٠٣) ينظر : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٢٣ .

العامّة . وإزاء نظرتي (الرفض) و (القبول) تتراءى للبحث نظرة
ثالثة ، يمكن أن نطلق عليها (النظرة الوصفية المحضّة) التي لا يعدو ابن
دريد فيها أكثر من واصف لما تستعمله العامّة في كلامها ، مستعملاً تعبيراً
يتكرر بصيغ مترادفة منها : (الذي تسميه العامّة) و (تسميها العامّة) و
(يسميه العامّة) ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : (والمُحَذَّفَةُ : التي تسميها
العامّة المُقْلَاع ، وهو الذي يُجعل فيه الحجرُ ويرمى به لطرْد الطير وغير
ذلك...)^(١٠٤) ، وقوله : (وأملوك : دُونِيَّة تكون في الرمل تشبه
العظاءة ، وتسميها العامّة لُعبَة الأرض) .^(١٠٥)

وملاك القول إنّ نظرة ابن دريد إلى كلام العامّة كانت نظرة
موضوعية متوازنة ، لا ترضى بإفساد كلام العرب الفصيح ، أو الإنحراف
عن سننه ، وفي الوقت نفسه لا تستهجن كلّ ما تتكلم به العامّة ؛ لأنّ في
كلامها ما هو عربي فصيح لا تشوبه شائبة اللّحن ، وهذه هي النظرة
المطلوبة من كلّ لغويٍّ غيورٍ على لغة الضّادِ حريصٍ على سلامتها ونمائها
وتطورها.

^(١٠٤) الجميرة : ٥٨٢/١ .

^(١٠٥) م.ن : ١١٩٥/٢ .

المصادر

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، ود. حامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٠م.
- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان : ابن مكي الصقلي (٥٠١هـ) ، تحقيق : د. عبد العزيز مطر ، القاهرة ١٩٦٦م.
- تهذيب اللغة : الأزهري (٣٧٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ١٩٦٣م - ١٩٦٧م .
- جمهرة اللغة : ابن دريد (٣٢١هـ) ، تحقيق : د. رمزي منير بعلبكي ط ١ ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٧م . ج ١ ، ج ٢ ، وطبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ ، فيما يخص الجزء الثالث .
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : د. محمد ضاري حمادي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨١م.
- ريادة التصحيح اللغوي وتصويبه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي : د. هادي عطية مطر الهلالي ، مكتب الرسالة للطباعة ، بغداد ١٩٩١م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٤م .
- الفهرست : ابن النديم ، تحقيق : فلوجل - ليبسك ١٨٧١م .
- فهرسة مارواد عن شيوخه : ابن خير الاشيلي (٥٧٥هـ) منشورات دار آفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ (١٣٩٩هـ) - ١٩٧٩م .

- القاموس المحيط : الفيروز آبادي (٨١٧هـ) ، ط ٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٢.
- كتاب التنبية والإيضاح عما وقع في الصحاح : ابن بري (٥٨٢هـ) تحقيق : مصطفى حجازي ، ط ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م .
- لحن العامة في ضوء علم اللغة الحديث : د. عبد العزيز مطر ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ م.
- لحن العوام : الزبيدي (٣٧٩هـ) : تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٦٤ م.
- لسان العرب : ابن منظور (٧١١هـ) دار صادر ، بيروت (د.ت) .
- اللهجة الموصلية : دراسة وصفية ومعجم ما فيها من الكلمات الفصيحة ، محمود الجومرد ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ١٩٨٨ م .
- مجمل اللغة : أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) ، تحقيق : الشيخ هادي حسن حمودي ، ط ١ ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٩٨٥ م .
- معجم الأدباء : ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو المنصور الجواليقي (٥٤٠هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ط ٢ ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٩ م.
- المعرب والدخيل في جمهرة اللغة : د. عامر باهر الحياي ، مجلة آداب الرافدين العدد (٣٣) كانون الأول (٢٠٠٠م) ، تصدر عن كلية الآداب/ جامعة الموصل .

- مقاييس اللغة : أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة ١٩٧٩م.
- المكتبة العربية دراسة لامهات الكتب في الثقافة العربية : ج ١ . د. عزة حسن ، دمشق ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م.
- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، ط ٢ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٩٥٨م.
- النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة : عامر بـاهر أسـمير الحـيالي ، أطروحة دكتوراه كلية الآداب ، جامعة الموصل ١٩٩٦ ، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدوانـي.